الأمم المتحدة

A/56/90–E/2001/17

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 June 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١١٤ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٠/٣١، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، المعنون ''الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل''، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ القرار. كما أن الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/٢٠٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طلبت أيضا إعداد التقرير. والتقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مقدم استجابة لهذين القرارين.

* A/56/50.

** E/2001/100.

110701 090701 01-41969 (A)
0141969

مرفق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أولا – مقدمة

١ – في قراره ٣١/٢٠٠٠، المعتمد في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جملة أمور، على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار//مارس ١٩٧٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، تنفيذا تاما وفي المواعيد المقررة. وفي القرار، أكد المجلس من جديد الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية، وطلب من إسرائيل عدم استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر أو التسبب في فقدانها أو نفادها. كما أكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ – وفي قرارها ٢٠٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أكدت الجمعية العامة من جديد حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل، غير القابلة للتصرف، في مواردهم الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه؛ وطلبت من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في فقد هذه الموارد أو نفادها أو تعريضها للخطر. وأقرت الجمعية العامة، في القرار، بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالاسترداد إذا تعرضت موارده الطبيعية لأي استغلال أو فقد أو استنفاد أو خطر، وأعربت عن الأمل في أن يجري تناول هذا الموضوع في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٣ – إن التأخير في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تنفيذ تلك الاتفاقات تنفيذا تاما، والتأخر في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي بهدف تسوية جميع المطالب العالقة بين الطرفين ما برحا ينعكسان انعكاسا سلبيا على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. وفضلا عن ذلك، فإن هذه التأخيرات والممارسات الإسرائيلية، لا سيما فيما يتعلق بالتوسع في المستوطنات وإغلاق طرق العبور، هي في عداد الأسباب الرئيسية لانفجار حالات التوتر والعنف الحالية التي رافقها سقوط ضحايا أو جرح الألوف بمن فيهم الأطفال.

٤ – ونتيجة لهذه الأزمة، تزايدت القيود على تنقل الفلسطينيين. وفي معظم الفترة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أُعيق التنقل بشكل حاد بين الضفة الغربية وغزة وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة وبقية العالم. فالسلطات الإسرائيلية منعت، منذ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية وغزة عبر طريق ”المرور الآمن“. ونتيجة لذلك، تعذر على الطلاب من قطاع غزة الالتحاق بصفوفهم في الضفة الغربية كما تعذر على الأقرباء تبادل الزيارات؛ ولحق الضرر بالروابط المالية بين المنطقتين. ووفقا لاتفاقات أوسلو، كان ينبغي تعيين طريقين للمرور الآمن. ويحق لإسرائيل، لأسباب أمنية، أن تغلق أحدهما أو أن تعدل شروط الدخول، لكن عليها أن

تضمن بقاء أحد طريقي المرور مفتوحا على الدوام[1] واليوم لا يوجد إلا طريق واحد للمرور الآمن، وهذا يُلزم إسرائيل السماح للفلسطينيين باستخدامه في تنقلهم بين قطاع غزة والضفة الغربية.

٥ - وأُغلق مطار غزة الدولي كما أُغلقت المعابر الحدودية في رفح وجسر اللمبي/الكرامة لفترات طويلة. وأصيبت التجارة الخارجية الفلسطينية بالضرر أيضا. فالواردات والصادرات المشحونة عبر الموانئ الإسرائيلية تأخرت أو مُنعت بشكل كامل في معظم هذه الفترة، بينما كانت المعابر التجارية في رفح وجسر اللمبي/الكرامة مغلقة بنسبة ٧٠ و ١٢ في المائة من الوقت على التوالي، في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٦ - وفُرضت قيود بمستويات مختلفة على التنقل بين المدن والبلدات والقرى في الضفة الغربية وغزة بسبب خفض السلطات الإسرائيلية لمستويات الأمن على الطرقات وفرض الإغلاقات الداخلية. وهذه التدابير تشمل بصورة روتينية إقامة الحواجز المادية بين القرى والمدن الفلسطينية ونشر نقاط التفتيش العسكرية على الطرق الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرضت السلطات الإسرائيلية منع التجول على عدة مناطق في الضفة الغربية، لا سيما على مدينة الخليل وعلى العديد من القرى في منطقة نابلس[2].

ثانيا - الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي

ألف - الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

٧ - أنشأت إسرائيل، أثناء سنوات احتلالها الـ ٣٤، طائفة من المنشآت المدنية والعسكرية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد بُنيت مستوطنات إسرائيلية مدنية على حوالي ٢٠٠ موقع استولت عليها هيئات مدنية وعسكرية تمثل الحكومة الإسرائيلية ومدنيون إسرائيليون منحتهم إسرائيل صلاحية القيام بهذه الأنشطة. فالأرض الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الخالصة تبلغ ٥٩ في المائة من الضفة الغربية (المنطقة جيم) و ٢٠ في المائة من قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٣٠ في المائة من مساحة القدس الشرقية خاضعة للملكية الإسرائيلية الفعلية.

٨ - أنشأت إسرائيل زهاء ١٧٠ مستوطنة في الضفة الغربية يبلغ تعداد سكانها المدنيين زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. وهنا له زهاء ١٨٠ ٠٠٠ نسمة من الإسرائيليين يقطنون في القدس الشرقية؛ وفي قطاع غزة يعيش ٥٠٠ ٧ مستوطن في ١٦ مستوطنة.

٩ - ومع بعض الاستثناءات، يتم وصل المستوطنات بواسطة طرق جانبية، إما قائمة وإما مقررا إقامتها، بطرق المواصلات الرئيسية المتجهة إلى إسرائيل. ونتيجة لعدم الاستقرار الذي بدأ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، شرعت إسرائيل بحملة واسعة النطاق لإنشاء العشرات من الطرق الجديدة بهدف ضمان العبور الآمن بين المستوطنات وإسرائيل. وأُنشئت القواعد العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، وذلك حسبما ذكرته صحيفة ''يديعوت أحرنوت'' الإسرائيلية، ''لا سيما قرب المستوطنات المنعزلة. والنية معقودة على عدم ترك المستوطنات المنعزلة الكائنة في قلب المناطق الفلسطينية دون قاعدة عسكرية قريبة. لذا فإن المعسكرات التي سيجري إنشاؤها ستفصل المستوطنات عن الأرض الخاضعة للسيطرة الفلسطينية[3].

١٠ - منحت الحكومة الإسرائيلية رخصا لبناء ١ ١٨٤ وحدة سكنية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٠. وتشير البيانات من المكتب المركزي للإحصاء أو وزارة التعمير والإسكان أن ٥٢٩ من هذه الوحدات تقع في منطقة القدس الكبرى. إلا أن العديد من الرخص مُنحت أيضا في مستوطنات بعيدة عن إسرائيل. وهذه الرخص تشمل رخصا

لبناء ٥٩ وحدة في كيدوميم، و ١٣ في تالمون و ١٨ في بساغوت.

١١ - خلال عام ٢٠٠٠، بدأت وزارة التعمير والإسكان ببناء ٩٤٣ ١ وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا يشكل زيادة على الـ ٣٦٧ ١ وحدة في عام ١٩٩٩. ومع ذلك، فهذا العدد لا يشمل البناء الذي يقوم به العاملون في القطاع الخاص والذي قد يتراوح من ٥٠ إلى ١٥٠ في المائة من البناء الذي يضطلع به القطاع العام. وإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد سكان المستوطنات بنسبة ٨ في المائة خلال السنة، وبلغ ٠٦٨ ٢٠٣ نسمة. وقامت إدارة الأراضي الإسرائيلية ببيع ٨٠٤ ٢ قطعة أرض معدة للبناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٠، أو ما يعادل ١٢,٥ في المائة من مجموع عدد القطع التي باعتها في تلك السنة[٤].

١٢ - إن التوزّع الجغرافي للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يحد من نمو المجتمعات المحلية الفلسطينية. ومع أن المستوطنات نفسها تتحكم مباشرة بأقل من ١٠ في المائة من الضفة الغربية و ٥ في المائة من قطاع غزة، فإن احتمالات قيام السيادة الفلسطينية قد تقوّض جراء التدابير الأمنية الواسعة النطاق اللازمة لضمان بقائها. وهذا يشمل بالضرورة شبكة الطرقات الآخذة أبدا بالتوسع لربط المستوطنات فيما بينها ومع شرايين العبور الرئيسية إلى إسرائيل، والوجود الدائم للجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة[٥].

١٣ - واستنادا إلى ما يقوله رئيس بلدية خان يونس، فإن ''استمرار المستوطنات يشكل عقبة أساسية في طريق ممارسة السلطة الفلسطينية لسيادتها على الأراضي؛ وفضلا عن ذلك، فإن المستوطنات تحول دون حصول نشاط تنموي حقيقي في المنطقة. فالمستوطنات تسيطر على ٣٤ في المائة من منطقة خان يونس، تبلغ ١١٢ كيلومترا مربعا. ووجود المستوطنات يلحق ضررا بالتنمية في مجالي السياحة وصيد الأسماك. وسياسة المستوطنات بأكملها تضع المنطقة على فوهة بركان وعلى طريق حصول [أزمة] جديدة ضخمة، لن تتوقف، هذه المرة، حتى تُزال المستوطنات''. ووصف رئيس البلدية الصراع على المستوطنات بأنه ''وجه أساسي من أوجه الصراع''، موضحا أن ''السلام غير ممكن في ظل المستوطنات''[٦].

١٤ - أعلنت إسرائيل ٩٧٠ ٢٩٠ فدانا من الضفة الغربية (٢٠,٢ في المائة من مجموع مساحتها)، الواقعة بمعظمها، في وادي نهر الأردن، مناطق عسكرية مغلقة، وأنشأت، إضافة إلى ذلك، ٢٩ منطقة عسكرية مغلقة في غزة (٤٢٠ فدانا). وفضلا عن ذلك، فإن إسرائيل لديها ٧١ قاعدة عسكرية في الضفة الغربية (٥٦٣ ٩ فدانا). ومع أن القيمة الزراعية لمعظم هذه المناطق منخفضة، فإنها تشكل المراعي الأساسية في الضفة الغربية. وإذا كان محظورا على الرعاة الفلسطينيين دخول هذه المناطق، فإن المراعي الباقية تعاني من الإفراط في الرعي وهي مهددة بالتصحر الدائم. وفضلا عن ذلك، فإن استخدام المركبات العسكرية الثقيلة والدبابات يلحق ضررا بالأحياء البرية والتنوع البيولوجي الغني اللذين تتميز بهما هذه المناطق[٧].

١٥ - واستنادا إلى ما ذكرته مصادر فلسطينية، فإن إسرائيل استولت على حوالي ٩٠٤ ٤٨ دونما (الدونم الواحد يساوي ٠٠٠ ١ مم) من أراضي الضفة الغربية. وهدمت ما يزيد على ٥٣ منزلا في الفترة من أيار/مايو ١٩٩٩ إلى أيار/مايو ٢٠٠٠[٨].

١٦ - وفي منطقة خان يونس، تقوم إسرائيل بتعزيز مواقعها العسكرية في جوار حي الأمل، كما تقوم بتحصين المواقع في جوار المستوطنات القريبة من منطقة المواصي. هذه

التحصينات، المكونة من الأسمنت وأكياس الرمل بالأطنان واليادرات العديدة من الأسلاك الشائكة، تتمركز عليها مواقع جديدة للرشاشات. وهذا العمل ينطوي على ضم مساحة ضيقة بطول مائة يارد داخل حدود المدينة. وحصلت أيضا اختراقات إلى داخل المنطقة باء بالقرب من المواصي[٩].

١٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أعدت وزارة التعمير والإسكان في إسرائيل خططا لإنشاء ٤١٠ ٢٢ وحدة جديدة في منطقة القدس (الشرقية) من الضفة الغربية، التي بلغ عدد السكان المستوطنين فيها بنهاية عام ١٩٩٧، ٠٠٠ ٤٠ نسمة. وهدف الوزارة هو زيادة عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في هذه المنطقة ليبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. وتخطط إدارة الأراضي الإسرائيلية لدمج مستوطنة بيطار مع مستوطنة صور حاداسا القريبة منها في إسرائيل[١٠].

١٨ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أقرت لجنة الميزانية والأمن في الكنيست مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لأمن المستوطنات ولإنشاء ١٢ طريقا جانبيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وستؤخذ الأموال من المعونة المالية التي تعهدت بها الولايات المتحدة الأمريكية والبالغة ١,٢ بليون دولار باعتبارها جزء من اتفاق ''واي ريفر'' في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويبلغ مجمل الإنفاق على المستوطنات حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويا[١١].

١٩ - وبالإضافة إلى توسّع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي، ما زالت المياه تشكل مسألة دقيقة بالنسبة للفلسطينيين. فهناك ما يزيد على ١٥٠ قرية في الضفة الغربية، يقطنها حوالي ٠٠٠ ٢١٥ فلسطيني، غير موصولة بأي شبكة للإمداد بالمياه الجارية[١٢]. ونتيجة لذلك، فقد أُجبر عدد من البلديات في الضفة الغربية على اللجوء إلى وضع برنامج مناوبة لتوزيع كمية المياه القليلة التي لديها بين مختلف مناطق كل بلدة[١٣].

٢٠ - ووفقا لما ذكرته منظمة بتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان، فإن نطاق السيطرة الإسرائيلية على قطاع المياه الحيوي لم يتغير تغيرا مهما نتيجة للاتفاقات المتصلة باتفاق أوسلو والمعقودة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فالسيطرة الإسرائيلية جلية في قدرة إسرائيل على وضع فيتو على أي مشروع جديد يتعلق بالمياه للفلسطينيين، من خلال لجنة المياه المشتركة والإدارة المدنية على السواء.

٢١ - ونقطة الارتكاز للاتفاق المتعلق بقسمة المياه من المصادر المشتركة تكمن في عدم خفض كمية المياه المخصصة للاستهلاك الإسرائيلي، سواء كان ذلك داخل الخط الأخضر (حدود ما قبل عام ١٩٦٧) أو في المستوطنات. واستنادا إلى هذا المبدأ، فإن أية مياه إضافية يستخدمها الفلسطينيون تأتي من مصادر جديدة، وليس من إعادة قسمة المصادر الراهنة. ومن منظور الاحتياجات الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة إلى المياه، فإن الإنجاز الوحيد الذي تحقق في هذا الاتفاق هو التفاهم الفلسطيني - الإسرائيلي على زيادة إمدادات المياه إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بحوالي ٣٠ في المائة خلال الفترة الفاصلة بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأيار/مايو ١٩٩٩. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لم ينتج ويوفر للفلسطينيين إلا نصف الكمية الإضافية الموعودة. وخلصت منظمة بتسليم إلى نتيجة مؤداها ''أن شركة ميكوروت [الإسرائيلية] للمياه تواصل ممارسة سياسة التمييز. وخلال أشهر الصيف خصوصا، فإن ميكوروت لا تزيد، بل إنها تنقص، كمية المياه التي تزود بها البلدات والقرى الفلسطينية، وبذلك تتمكن من الاستجابة للطلب المتزايد في المستوطنات التي تتلقى المياه من نفس الأنابيب''[١٤].

٢٢ - واستنادا إلى ما ذكره مدير مجموعة فلسطين للهيدرولوجيا ''إن مجمل الاستهلاك الحالي للمياه في الضفة الغربية يتراوح ما بين ١١٠ و ١١٥ مليون مترا مكعبا سنويا، وهو يناهز ١٠٠ مليون مترا مكعبا سنويا في غزة. وتكاد هذه الأرقام لا تتغير منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ وحتى الآن، بالرغم من تزايد الاحتياجات إلى المياه بسبب النمو السكاني بنسبة تقارب ٣ في المائة، فضلا عن احتياجات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية''[١٥]. ''وفي المجتمع الفلسطيني، إن كميات المياه التي يستهلكها القطاع الزراعي تفوق ما يستهلكه منها أي قطاع آخر. ويبلغ هذا الاستهلاك حوالي ٧٠ في المائة من المياه المتوافرة في الضفة الغربية وغزة. وبالنسبة للتوزيع، فإن استخدام المياه يمكن قسمته بين الضفة الغربية وغزة (بما فيها المستوطنات) وإسرائيل، التي تسيطر على معظم المياه المتوافرة في الضفة الغربية وغزة وفي إسرائيل نفسها. وبالنسبة للاستخدام المترلي، فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة فضلا عن المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، تستخدم ٥٣ مليون مترا مكعبا، وتستخدم المستوطنات ١٣ مليون مترا مكعبا، وتبتلع إسرائيل ما يقارب ٥٢٠ مليون مترا مكعبا. وفي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، يستهلك الفلسطينيون ١٥٢ مليون مترا مكعبا، بينما يستهلك الإسرائيليون بالمقابل ٢٠٠ ١ مليون مترا مكعبا. وبالنسبة لمجمل الاستهلاك، بينما يستهلك الفلسطينيون ١١٤,٥ مليون مترا مكعبا في السنة، يستهلك المستوطنون بالمقابل ما مجموعه ٥٩٢ مليون مترا مكعبا ويستهلك الإسرائيليون ٤٠٠ مليون مترا مكعبا. فالمستوطنات تستهلك من المياه في الواقع أكثر مما تستهلكه إسرائيل نفسها. إذ أن إسرائيل تستهلك حاليا ٨٠ في المائة من مياه الضفة الغربية''[١٦].

٢٣ - وأفادت التقارير في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن السلطات الإسرائيلية دمرت ٢٠ صهريجا قديما للمياه تقوم على أرض للأوقاف الإسلامية بالقرب من مستوطنة أفرات اليهودية غربي بيت لحم. وأفادت التقارير أيضا أن السلطات الإسرائيلية قضت على قنوات المياه التي تغذي الصهاريج بهدف خفض احتياطي المياه الذي يستخدمه المزارعون المحليون للري. والصهاريج تقع في موقع أثري بالقرب من بيت لحم حيث يجري بناء وحدات سكنية جديدة لتوسيع أفرات. ويواصل المستوطنون ضخ مياه المجارير إلى داخل الصهاريج والأراضي الزراعية، مفسدين بذلك ألف دنما أو ٢٥٠ فدانا من الأراضي[١٧].

٢٤ - إن قيام إسرائيل بحفر الخنادق الأمنية في منطقتي أريحا ورام الله في آذار/مارس ٢٠٠١ ألحق أيضا ضررا بتزويد المجتمعات المحلية الفلسطينية بالمياه.وعلى سبيل المثال، فقد دمرت الأنابيب الموصلة للمياه إلى قرية سودا، شمالي رام الله، جراء إنشاء هذه الحواجز، مما أدى إلى تعطيل مؤقت للإمداد بالمياه[١٨].

٢٥ - ولا يقتصر الأمر على أن النفايات المتولدة عن المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستمرة في تلويث الموارد المائية في المنطقة، بل إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت غير عابئة بالاعتبارات البيئية، وهذا يعرّض للخطر نوعية حياة السكان الفلسطينيين. وقد أكدت المؤسسة الأردنية للبيئة أن حالة المياه في نهر الأردن تدهورت على نحو خطر بسبب النفايات المتولدة عن المستوطنات الإسرائيلية والتي أضرت بالأسماك في النهر وأدت إلى خسارة مصدر مهم من مصادرالحياة المائية[١٩].

٢٦ - وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وبعد سنوات من الشكاوى التي مفادها أن مستوطنة كفار داروم الإسرائيلية تصب مياه مجاريرها غير المعالجة في بلدة دير البلح الفلسطينية، مسببة بذلك الأمراض وملوثة المياه الساحلية،

حاول الفلسطينيون تحسين هذه الحالة. إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تدخلت لمنع جرافة بولدوزر فلسطينية من تحويل مياه المجارير عن المناطق السكنية[٢٠].

٢٧ - وأفاد ''صوت فلسطين'' أن إلقاء النفايات المتولدة عن مستوطنتي أرييل وبوركان الإسرائيليتين ألحق ضررا بأراضي مقاطعة سلفت بالضفة الغربية. فالمستوطنون يضخون مياه الفضلات والمواد الكيميائية من مصانعهم إلى الأراضي الزراعية الفلسطينية وإلى مصادر المياه العذبة. فمقاطعة سلفت هي المصدر الفلسطيني الأساسي للمياه العذبة المستخرجة من الآبار الارتوازية[٢١].

٢٨ - إن مياه المجارير من منازل مستوطنة آدم في الضفة الغربية، في ضاحية مستوطنة النبي يعقوب في القدس الشرقية، تلوث على نحو خطير الينابيع التي تصب في وادي القلت، مسببة النتانة وقاضية على الحياة الحيوانية، وذلك استنادا إلى تحقيق أجرته ''السلطة الإسرائيلية للاحتياطي الطبيعي والمنتزهات الوطنية''. وتقول الدراسة أن فيض مياه المجارير مرده إلى زيادة عدد الأسر التي انتقلت إلى مستوطنة آدم، رغم افتقارها إلى البنية التحتية الملائمة للمجارير لتلبية احتياجاتهم[٢٢].

٢٩ - حذّرت وزارة الزراعة الفلسطينية من كارثة بيئية وشيكة الوقوع في قرية دير بلّوط في مقاطعة نابلس. ويبدو أن المنطقة تلوثت جرّاء النفايات المتولدة عن قاعدة عسكرية إسرائيلية، ومقلب نفايات ومياه المجارير الإسرائيلية، ومياه النفايات الوسخة من المستوطنات المحيطة[٢٣]. وأسهم في التلوث كذلك، إنشاء الحكومة الإسرائيلية لما لا يقل عن سبعة مناطق صناعية في الضفة الغربية. هذه الصناعات، التي تقع عادة في أعالي التلال وتشغل مساحات يبلغ مجموعها حوالي ٧٤٦ فدانا، يتولد عنها مياه مبتذلة صناعية ونفايات صلبة تلوث في الغالب الأراضي الفلسطينية المجاورة. ويقع ما لا يقل عن ٢٠٠ مصنع في الضفة الغربية، وهي خصوصا مصانع للألومنيوم، ودباغة الجلود، وصباغة الأقمشة، وصناعة البطاريات، والزجاج الليفي، والبلاستيك وغير ذلك من مصانع المواد الكيميائية. والدليل الدامغ على أن المصانع الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تتبع تدابير الوقاية من التلوث تعطيه منطقة بركان الصناعية، التي تضم مصانع تنتج الألومنيوم والزجاج الليفي والبلاستيك ومصانع للطلاء بالكهرباء، والبنود العسكرية. فمياه الفضلات الصناعية تتدفق من هذه المنطقة دون معالجة إلى الوادي القريب، ملحقة الضرر بالأراضي الزراعية العائدة لقرى سرطة وكفر الديك وبرفين الفلسطينية، وملوثة المياه الجوفية بالفلزات الثقيلة. وفي الجزء الأوسط من قطاع غزة، تطلق مستوطنة كفار داروم الإسرائيلية مياه المجارير والنفايات الكيميائية من منشآتها الصناعية إلى وادي السقة[٢٤].

٣٠ - وقّع الممثلون الإسرائيليون والفلسطينيون عند ''مفترق إريتز'' في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إعلانا ينص على أن البنى التحتية الخاصة بالمياه ومياه المجارير يجب أن لا يلحق بها أي ضرر بالرغم من الصراع العسكري. وقد تعهد الطرفان، في هذا الإعلان باتخاذ جميع الخطوات اللازمة، رغم الظروف الصعبة الراهنة، لتوفير المياه ومعالجة مياه المجارير في الضفة الغربية وقطاع غزة وإصلاح سوء أداء الشبكات والضرر اللاحق بها. وأوضح الطرفان، في نداء موجه إلى الرأي العام لدى كل منهما، أن شبكات مياه الشعبين مترابطة وتخدم سكان كل منهما،وأن أي ضرر يصيبها من شأنه أن يتسبب بالضرر للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء[٢٥]. ولكن الفلسطينيين من قرية هارس يفيدون أنه يجري قطع المياه بشكل منتظم منذ بدء الأزمة الأخيرة - ليس من جانب شركة المياه الإسرائيلية التي توفرها بل من جانب المستوطنين اليهود العاملين تحت جنح الظلام[٢٦].

٣١ - وذكر أحد التقارير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أن حظر التجول الإسرائيلي له ''انعكاسات'' على البيئة. فعلى سبيل المثال، إن النفايات الطبية المتولدة عن المستشفيات لا يجري تصريفها بشكل ملائم. ووسائل النقل إلى المرافق المركزية والإقليمية لدفن النفايات يجري قطعها (ولذلك فإن مستشفيات بيت لحم تصرّف نفاياتها في الخليل) ووحدات التعقيم المحلية يطغى عليها الطلب وهي في الغالب لا يمكن تشغيلها [٢٧].

٣٢ - وفي قطاع غزة، تتراكم النفايات الصلبة، والجهود المبذولة لجمعها تتوقف بسبب استمرار إغلاق طرق النقل المؤدية إلى مواقع التصريف وسبب المضايقات المتمادية التي يتعرض لها عمال البلدية في محاولاتهم رفع القمامة الموجودة. فموظفو البلدية والعمال المتطوعون باتوا هدفا للبنادق الإسرائيلية، حتى في أثناء قيامهم بجمع القمامة خلال الليل [٢٨].

٣٣ - وفي الوقت نفسه، توقف مشروع دفن القمامة المشترك بين الخليل وبيت لحم الذي يموله المصرف الأوروبي للاستثمار، كما توقفت الاستعدادات لمشروع النفايات الصلبة المقرر تنفيذه في رام الله. وفي جنين توقف مشروع دفن القمامة الصحي للبنك الدولي، كما عُلق إلى أجل غير مسمى مشروعان في طول كرم (هما مشروع إنشاء محرقة في النبطة والمشروع الإيطالي لدفن النفايات) [١٩].

٣٤ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١، نظّمت بلديتا رام الله والبيرة احتجاجا ضد التدابير الإسرائيلية الرامية الى وقف نقل القمامة الفلسطينية إلى أمكنة رمي النفايات المحلية. ومنذ أوائل كانون الثاني/يناير، منعت السلطات الإسرائيلية إلقاء النفايات الصلبة في مدفن البيرة للنفايات، وأجبرت ناقلي القمامة على تفريغ حمولتها في مدفن رام الله للنفايات، الذي كان مغلقا في العام الفائت. وحذّر مسؤولو وزارة الشؤون البيئية الفلسطينية من أن تسرب السوائل من مدفن النفايات من شأنه أن يسبب وباء في المنطقة [٣٠].

٣٥ - واستنادا إلى دراسة حديثة العهد، إن مجموع المساحات المعتبرة أرضا حرجية في الضفة الغربية وغزة نقصت من ٣٠٠ ٧٣٦ دونما في عام ١٩٧١ إلى ٢٣١ ٥٨٦ دونما في عام ١٩٩٩. وأكثر من نصف المساحات المتضررة تقع في غزة، حيث تلاشي ٩٥ في المائة من الغابات (من ٤٢ ٠٠٠ دونما في عام ١٩٧١ إلى ٢ ٠٠٠ دونم في عام ١٩٩٩) [٣١].

٣٦ - ويُعزى حوالي ٨٠ في المائة من الأرض التي أُزيلت منها الأحراج في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الاحتلال الإسرائيلي: ٧٨ في المائة تُعزى إلى المستوطنات، و ٢ في المائة إلى إنشاء القواعد العسكرية، وأقل من ١ في المائة إلى إنشاء الطرق الجانبية. السكان المحليون الفلسطينيون مسؤولون عن ١٤ في المائة من تجريد الأرض من الأحراج، أما الـ ٦ في المائة من الأراضي الباقية فمملوكة ملكية خاصة [٣٢]. وفضلا عن ذلك، فإن الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود قاما باقتلاع ما يزيد عن نصف مليون شجرة مثمرة، معظمها من أشجار الزيتون، من الأرض المملوكة ملكية خاصة [٣٣]. وباتت أشجار الزيتون مستهدفة في حلقة الاستفزاز والانتقام. ولغاية ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قطعت القوات الإسرائيلية حوالي ٤٩٥ ٤ شجرة [٣٤].

٣٧ - إن الاحتلال الإسرائيلي يحول دون النمو الاقتصادي والاستثمارات، نتيجة لاستمرار الغموض الذي يسود الحالة القانونية والسياسية. فليس هناك أية مدونة أساسية للاستثمار في الأماكن التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، كما لا توجد مدونة قانونية ثابتة معتمدة من السلطة التشريعية وموقعة من رئيس السلطة الفلسطينية. وفي الواقع إن المجموعة

المعقدة من القوانين المضافة والأوامر العسكرية الإسرائيلية المعمول بها أثناء الاحتلال ما زالت على حالها. ويزيد هذا الأمر تفاقما القيود التي تفرضها إسرائيل على نقل السلع وعوامل الإنتاج والسكان بين المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وإسرائيل وقطاع غزة، وبين بقية الضفة الغربية والقدس[٣٥].

٣٨ - وعملا بتدابير الإغلاق، تقوم إسرائيل بإغلاق جميع المنافذ من قطاع غزة إلى داخل الأراضي الإسرائيلية وتمنع الفلسطينيين من دخول إسرائيل. وبموجب هذه التدابير يُمنع عادة الاستيراد والتصدير من قطاع غزة وإليه. وبموجب تدابير الإغلاق الجزئي، يُسمح لعدد محدود من المواطنين بالتنقل بين الضفة الغربية وغزة وبالعمل داخل إسرائيل[٣٦].

٣٩ - إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل فرض القيود وإقامة العقبات بوجه الأنشطة التجارية لقطاع غزة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنه ابتداء من شهر آذار/مارس ٢٠٠٠ لن يُسمح للمركبات التجارية الفلسطينية بالعبور عبر نقطة تفتيش أريتز عملا ''بنظام القوافل''. وبموجب هذا النظام، كان يُسمح للشاحنات الفلسطينية، بعد تفتيش طويل يمتد أحيانا لست ساعات، بالعبور إلى داخل إسرائيل في قوافل برفقة حراسة عسكرية إسرائيلية. وكان ما يزيد على ٤٥٠ مركبة من غزة تعمل في إطار هذا النظام، منها ما يزيد على ١٥٠ شاحنة تستخدمه يوميا[٣٧].

٤٠ - وابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٠، فُرض على جميع المركبات التجارية الذهاب إلى نقطة تفتيش قرني، حيث عليها أن تُفرغ حمولتها وأن تعيد تحميلها في شاحنات إسرائيلية. ويقدر المسؤولون الفلسطينيون في الشؤون الصناعية أن القيود الجديدة ستزيد تكاليف النقل بنسبة تتراوح بين ١٠٠ و ١١٠ في المائة[٣٨].

٤١ - ووفقا لمذكرة ''واي ريفر''، كان من المقرر الانتهاء في غضون أسبوع واحد من بدء نفاذ المذكرة من إبرام اتفاقات بشأن طريق ''المرور الآمن'' الجنوبي، وكان من المقرر أن يبدأ تشغيل هذا الطريق في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وقد افتُتح الطريق الجنوبي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. بيد أن البروتوكولات الأمنية الاسرائيلية فرضت قيودا فعلية على مرور الفلسطينيين[٣٩]. وليس هناك أي اتفاق بشأن افتتاح الممر الشمالي. وقد تأخر كذلك فتح مطار غزة بسبب مطالبات إسرائيل الأمنية، رغم أن العمل في المشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات بدأ في عام ٢٠٠٠. والمطار الدولي في قطاع غزة، الذي يتم تشغيله تحت إشراف مشترك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تم افتتاحه في أواخر عام ١٩٩٨ لحركة جوية محدودة. وقامت إسرائيل بإغلاق هذا المرفق لفترات طويلة منذ انفجار العنف في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأسهم استمرار فرض القيود على تشغيل السلطة الفلسطينية للمطار إلى فشله، حتى الآن، في تحقيق أي إسهام ملموس في الاقتصاد الفلسطيني.

٤٢ - أتت الأزمة التي نشبت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على الانتعاش والتقدم الاقتصاديين المحدودين اللذين داما أكثر من ثلاث سنوات في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وكان الانتعاش من أزمة سنة ١٩٩٦ من القوة بحيث ساهم في خفض معدلات البطالة بدرجة كبيرة ووقف انخفاض الأجور الحقيقية والحد من معدلات الفقر. كما أحرز قدر ذو شأن من التقدم في ميدان الإصلاح وتوسيع مشاريع البنى التحتية المادية وبناء المؤسسات. وقد تقوض هذا التقدم منذ بدء الأزمة[٤٠].

٤٣ - وانخفض إجمالي الناتج الداخلي الفلسطيني خلال سنة ٢٠٠٠ بمقدار ٥٨٠ مليون دولار عما كان متوقعا. ووفقا لمعلومات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، انخفض إجمالي الناتج الداخلي إلى ٣,٩٩ بليون دولار في سنة

٢٠٠٠ برمتها مقارنة بمبلغ ٤,٥٧ بليون دولار الذي كان متوقعا، وذلك بسبب الإغلاق والحصار الإسرائيليين اللذين فرضا على المدن الفلسطينية منذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٤١].

٤٤ - وقدرت الخسائر الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الأزمة بمبلغ ١٨٦,٢ مليون دولار. وقدرت فرص كسب الدخل الضائعة بحوالي نصف قيمة الإنتاج المحلي وقرابة جل الإيرادات التي يكسبها الفلسطينيون العاملون في إسرائيل. وقد تضاعفت الخسائر الاقتصادية منذ ذلك الحين، فيما ازداد تفاقم الخسائر في الأرواح والإصابات وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة[٤٢].

٤٥ - وقد واجهت الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية صعوبات اجتماعية واقتصادية شديدة بفعل تقييد حرية تنقل الأشخاص والسلع الناجم عن الأزمة الحالية. وخلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وعدها ١٢٣ يوما، أغلقت الحدود الإسرائيلية - الفلسطينية المستخدمة لمرور العمال والسلع التجارية لمدة ٩٣ يوما، أي ٧٥,٦ في المائة من تلك المدة الإجمالية. وظلت القيود المفروضة على التنقل الداخلي وعمليات الإغلاق الداخلية، جزئية كانت أو كلية، مفروضة بنسبة مائة في المائة من تلك المدة في الضفة الغربية و ٨٩ في المائة منها في قطاع غزة. وأغلقت معابر الحدود الدولية إلى الأردن (انطلاقا من الضفة الغربية) وإلى مصر (انطلاقا من غزة) بنسبة ٢٩ في المائة و ٥٠ في المائة من تلك المدة، على التوالي[٤٣].

٤٦ - وتجلى الأثر الرئيسي للقيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود في تعطيل الأنشطة الإنتاجية واضطراب تداول السلع. وتشمل الخسائر الاقتصادية في المدى القصير انخفاض إيرادات المزارعين والعمال والتجار ورجال الأعمال الذين يتعذر عليهم الالتحاق بأماكن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وليس في مقدورهم الحصول على عناصر الإنتاج أو بيع سلعهم وخدماتهم. وهذا ينطبق على مجموعة عريضة من الأنشطة الاقتصادية، بما فيها الزراعة والتصنيع والتشييد والتجارة والنقل والخدمات[٤٤].

٤٧ - وتشير التقديرات إلى أن العمال الفلسطينيين كسبوا في سنة ١٩٩٩ حوالي ٧٥٠ مليون دولار من فرص العمل في إسرائيل نفسها والمستوطنات الإسرائيلية والمناطق الصناعية. وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٠، كان متوسط عدد الفلسطينيين الذين يزاولون عملا يوميا في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية يقدر بحوالي ١٢٥ ٠٠٠ فلسطيني. وكان العامل العادي يكسب أجرا يوميا يبلغ حوالي ٢٧,٥٠ دولار. وكانت إيرادات هؤلاء العمال ككل قبل الأزمة تبلغ ما يقرب من ٣,٤ ملايين دولار في كل يوم عمل عادي. وكان في مقدور العمال الفلسطينيين في إسرائيل أن يكسبوا ما يقدر بـ ٨٢٢ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠ لو لم تكن هناك عمليات إغلاق للحدود أو تغيير في متوسط عدد العاملين أو متوسط الأجر . وأدى تقييد التنقل الداخلي وإغلاق الحدود إلى انخفاض فرص العمل المُدر للدخل بدرجة كبيرة خلال الربع الأخير من السنة[٤٥]. وإجمالا، وبصرف النظر عن الخسائر المادية في الممتلكات وغيرها، تقدر خسائر الفلسطينيين بما قيمته ٥٠٥ ملايين دولار خلال الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر وعدها ٦٠ يوما. وتفوق قيمة الخسائر المقدرة قيمة المبالغ التي صرفتها الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية خلال النصف الأول من السنة (١٨٣ مليون دولار) بمرتين ونصف. وإذا وزعت هذه الخسائر على أيام العمل العادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي بلغت ٥١ يوما خلال هذه الفترة، فإن متوسط الخسائر اليومية سيقدر بحوالي ١٠ ملايين دولار[٤٦].

٤٨ - وكان عدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل يبلغ تقريبا ٠٠٠ ٧٠ شخص قبل بدء الأزمة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، يقدر عدد الأشخاص الذين فقدوا عملهم بـ ٠٠٠ ١٩٠ شخص آخر. وهكذا، يقدر حاليا أن هناك ما يربو على ٠٠٠ ٢٦٠ شخص عاطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشير الأدلة إلى أن العامل الفلسطيني المتوسط يعول نفسه بالإضافة إلى أربعة أشخاص آخرين. ولذلك، علاوة على الأثر السلبي على سبل كسب عيش ٠٠٠ ١٩٠ عامل ، أدت الأزمة مباشرة إلى خفض إيرادات ٥٠٠ ٧٦٠ فلسطيني آخر. وإجمالا، تضرر ما يربو على مليون شخص، أي حوالي ثلث سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، تضررا مباشرا من القيود المفروضة على التنقل. وإذا أضفنا إلى ذلك العدد الأشخاص الذين كانوا عاطلين عن العمل سابقا ومعاليهم (نحو ٠٠٠ ٣٥٠ شخص)، فإن عدد الفلسطينيين الذين يعانون إلى حد ما من الضائقة الاقتصادية سيصبح ٠٠٠ ٣٧٠ ١ شخص، أي ٤٥,٥ في المائة من السكان[٤٧].

٤٩ - وقد أدى ضياع فرص العمل في إسرائيل، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود إلى معدل بطالة متوسطه ٣٨ في المائة (أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص) مقابل ١١ في المائة (٠٠٠ ٧١ شخص) المسجلة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٠. ونظرا لارتفاع نسبة الإعالة، تؤثر البطالة حاليا في دخول حوالي ٠٠٠ ٩٠٠ فلسطيني، أي ٢٩ في المائة من السكان[٤٨].

٥٠ - وتقدر الخسائر الاقتصادية المباشرة الناشئة عن القيود المفروضة على التنقل بنسبة ٥٠ في المائة من إجمالي الناتج الداخلي في فترة الأشهر الأربعة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وبنسبة ٧٥ في المائة من الدخل المتأتي من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وتقدر قيمة الخسارة في إجمالي الناتج الداخلي بمقدار ٩٠٧,٣ مليون دولار، بينما تقدر الخسارة في الإيرادات المتأتية من العمل في إسرائيل بمبلغ ٢٤٣,٤ مليون دولار. أما مجموع الخسارة فيقدر بمبلغ ١٥٠,٧ ١ مليون دولار، وهو ما يعادل ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج الداخلي المتوقع لسنة ٢٠٠٠ (مع افتراض عدم إغلاق الحدود). وتبلغ الخسارة حوالي ١١ مليون دولار في كل يوم عمل، أو ٣,٥ دولارات للشخص الواحد في كل يوم عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٤٩].

٥١ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مئات ملايين الدولارات من الخسائر الناجمة عن الأضرار اللاحقة بالمباني والبنى التحتية العامة وبالممتلكات الخاصة والأراضي الزراعية، فضلا عن تكاليف العناية بما يزيد على ٠٠٠ ١١ من المصابين الفلسطينيين، والخسائر في الإيرادات العامة وغير ذلك من آثار الإغلاق[٥٠].

٥٢ - وخلال الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٩١,٥ ٦ دونما من الأرض في قطاع غزة منها حوالي ٧٧٦,٥ ٤ دونما (٧٦ في المائة) من الأراضي الزراعية، وحوالي ٥١٥ ١ دونما (٢٤ في المائة) من المناطق الحرجية والرملية. وخلال الفترة من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٨٣٥,٥ ١ دونما من الأرض، منها ٢٤٠,٥ ١ (٦٧,٦ في المائة) من الأراضي الزراعية و ٥٩٥ دونما (٣٢,٤ في المائة) من الأراضي الحرجية. وهذه الأرقام لا تشمل المنازل والمرافق المدنية والزراعية المنشأة في تلك الممتلكات، والتي طالها أيضا الهدم والتدمير. كما دمرت جرافات قوات الاحتلال الإسرائيلية ٨٨ منزلا فلسطينيا خلال الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، مما أدى إلى تشريد قاطنيها.

٥٣ - ومنذ بداية الأزمة، حدثت زيادة قدرها ٥٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي يقدره البنك الدولي بـ ٢,١٠ دولار في اليوم للشخص من النفقات الاستهلاكية (أقل من ٩ شواقل جديدة في اليوم الواحد). وارتفع عدد الفقراء من حوالي ٠٠٠ ٦٥٠ إلى مليون شخص. وارتفع معدل الفقر من ٢١ في المائة إلى ٣٢ في المائة[٥٢]. وهكذا، فإن الاحتلال والأزمة المتولدة عنه خلفا آثارا سلبية على رفاهية الشعب الفلسطيني ونوعية حياته.

باء - الجولان السوري المحتل

٥٤ - تضم مرتفعات الجولان، التي تم الاستيلاء عليها من الجمهورية العربية السورية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ بنى تحتية شاسعة للمستوطنات رغم كونها صغيرة نسبيا، حيث تضم ٠٠٠ ١٧ مستوطن إسرائيلي يقيمون في ٣٣ مستوطنة. ويوجد أكثر من ٠٠٠ ١٧ سوري متجمعين في خمس قرى قريبة من حدود الجمهورية العربية السورية ولبنان. وباستثناء المناطق العسكرية ومناطق المستوطنات الشاسعة، تضم الأرض الخاضعة لإسرائيل في الجولان المحتل ٩٠٨ ٢٤ هكتارات من المحميات الطبيعية، و١٠٠ ٨ هكتارا من المناطق المزروعة، و ٥٧٥ ٤٦ هكتارا من مناطق الرعي، و ٥٣١ ٢ هكتارا من بساتين الفاكهة[٥٣].

٥٥ - وقد أدى الفشل الفعلي للمفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية في آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى اتخاذ عدد من القرارات فيما يتعلق بالسياسات الرامية إلى إنعاش توسيع المستوطنات في مرتفعات الجولان. وفي وقت لاحق، أقرت وزارة الصناعة والتجارة في إسرائيل استثمار ٦,٥ مليون دولار لتوسيع مؤسسة صناعية في مستوطنة ميفوحاما في الجولان وتصدر المؤسسة المنتجة لمادة البوليبروبلين ٨٠ في المائة من إنتاجها إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[٥٤].

كما أقرت وزارة الإسكان والتعمير في إسرائيل إقامة منازل جديدة في مستوطنة كاتزرين في الجولان، وهو الإجراء الأول من هذا النوع المتخذ منذ عدة أشهر[٥٥].

٥٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أخطر مكتب رئيس الوزراء، باراك، مجلس الجولان الإقليمي برفع الحظر الذي استغرق شهرين والمفروض على عمليات التشييد الجديدة في مرتفعات الجولان. وأقدم مسؤولو الجولان على تنفيذ خطط جديدة للتعمير تركز على تعزيز السياحة. وتشمل الخطط تشييد ٥٠٠ ٢ منزل في المستقبل في مستوطنات حد الناس وكناف وجاملا ورامو[٥٦].

٥٧ - وما زال السكان العرب في مرتفعات الجولان السوري يواجهون قيودا فيما يتعلق بفرص العمل، حيث أن تنقل السكان العرب بين الجولان والجمهورية العربية السورية يظل من الأمور المحفوفة بالمشاكل. وتنحصر فرص العمل المتاحة للسكان السوريين في الجولان في أعمال المياومة التي لا تتطلب مهارة أو تتطلب مهارة ضئيلة. وفي معظم الحالات، لا يستفيد هؤلاء العمال من الاستحقاقات الاجتماعية أو التأمينات الصحية، كما أن استمرارهم في العمل غير مضمون، فضلا عن أنه لا يتضمن أحكاما تنص على تقديم تعويضات في حالة البطالة. وفوق ذلك كله، يوجد تفاوت كبير في الأجور مما يلحق الضرر بالسكان العرب السوريين في الجولان[٥٧].

٥٨ - وتزداد العقبات التي تواجه تحسين ظروف المعيشة بفعل التدابير التي تقيد توسيع المرافق التعليمية، فضلا عن الفرص المحدودة للالتحاق بالتعليم سواء في الجمهورية العربية السورية أو في الكليات الإسرائيلية[٥٨].

٥٩ - ووفقا لما ورد في أحد التقارير السورية تساهم سياسة إسرائيل الضريبية في زيادة تدهور مستوى معيشة سكان الجولان العرب. وتشمل الضريبة أجهزة الإذاعة

والتليفزيون والأسر المعيشية والدخل والمحاصيل والإدارة المحلية. إن كل جوانب الحياة تقريبا تخضع لضرائب باهظة[٥٩].

الحواشي

(١) اتفاقات أوسلو الثانية، التذييل ١، الفقرة (ج) (٤) عاشرا.

(٢) الأمم المتحدة، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، أثر المواجهات والقيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني، ٢٨ أيلول/سبتمبر – ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، شباط/فبراير ٢٠٠١، http://www.arts.mcgill.ca/mepp/unsco/nov00/nov00.html، الصفحة ١.

(٣) التقرير، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، صفحة ١.

(٤) صحيفة هآرتس، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ ٥ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٥) انظر A/55/84-E/2000/16، الفقرة ٣.

(٦) حاتزوفي، ١٦آذار/مارس ٢٠٠٠، صفحة ١٠.

(٧) جاد اسحاق، ''الأثر البيئي للاحتلال الإسرائيلي''، مركز تحليل السياسات المتعلقة بفلسطين، إحاطة إعلامية رقم ٢٧، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٨) إدارة الشؤون الفلسطينية، التقرير السنوي، ٢٠٠٠.

(٩) صحيفة رامتان اليومية، اقتباس في ''Hear Palestine''، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(١٠) تقرير ''Settlement Timeline''، المجلد ١٠، العدد ٣، أيار/مايو – حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(١١) المرجع نفسه، العدد ٤، تموز/يوليه – آب/أغسطس ٢٠٠٠.

(١٢) بت سلم، ''Thirsty for a Solution: The Water Crisis in the Occupied Territories and its Resolution in the Final Status Agreement''، تموز/يوليه ٢٠٠٠، الصفحة ٥٩.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٤) المرجع نفسه، صفحة ٩٥.

(١٥) تقرير فلسطين، ''Building Palestine''. المجلد ٦، العدد ٥، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) تقرير، ''News Shorts''، المجلد ٧، العدد ١، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(١٨) صحيفة هآرتس، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

(١٩) ''Hear Palestine''، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٢٠) بت سليم، ''Thirsty for a Solution''، الصفحة ٧.

(٢١) تقرير، ''News Shorts''، المجلد ٧، العدد ٢١، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

(٢٢) المرجع نفسه، المجلد ٦، العدد ٣٥، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

(٢٣) ''Hear Palestine''، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

(٢٤) جاد اسحاق، إحاطة إعلامية رقم ٢٧، ١٤آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٢٥) صحيفة هآرتس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢٦) صحيفة The Independent، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (حسب ما ذكره رئيس البلدية، حسون داوود في هاريس).

(٢٧) صحيفة Jordan Times، حسب تقرير لوزارة الشؤون البيئية في فلسطين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) مشروع النفايات الصلبة مبادرة ''تضطلع بها شركة خدمات ألمانية تعمل في ميدان التنمية الدولية وتسمى Deutsche Gesell-schaft fur Technische Zusammenarbeit (GTZ)، والمصرف الترويجي الألماني KFW.

(٣٠) تقرير، ''Building Palestine''، المجلد ٧، العدد ٣٥، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٣١) جاد اسحاق، إحاطة إعلامية رقم ٢٧، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) شبكة المعلومات الفلسطينية المستقلة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، http://www.infopal.org.

(٣٥) معهد فلسطين لأبحاث السياسات الاقتصادية، المرصد الاقتصادي التابع للمعهد، العدد ١ (١٩٩٧)، الصفحتان ٢-٣.

(٣٦) بيان مقدم من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين، في إطار البند ٨ المعنون ''انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية''. وقُدم البيان باسم المنظمات التالية: الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، والرابطة الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب، والاتحاد العالمي للشبيبة الديمقراطية، ومنظمة بلدان الجنوب والشمال، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) أليغرا باشيكو، Closure and Apartheid. Seven Years of Peace through Separation، مركز تحليل السياسات المتعلقة بفلسطين، إحاطة إعلامية رقم ٢٦، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٤٠) ''وثيقة فلسطينية بشأن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي - الجزء الأول''، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، القدس، صحيفة القدس (باللغة العربية)، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٠، صفحة ١٤.

(٤١) التقرير الفلسطيني، ''Building Palestine''، المجلد ٧، العدد ٢٩، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٤٢) تقرير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، شباط/فبراير ٢٠٠١، صفحة ٣.

(٤٣) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، تقرير موجز، ١ تشرين الأول/أكتوبر - ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٤٤) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، صفحة ١.

(٤٥) يبلغ الناتج والدخل المحلي ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨٨ دولار، فيما تبلغ إيرادات العمل المتأتي من إسرائيل ما قدره ٠٨٠ ٠١٠ ١١٧ دولارا. وبهذا يبلغ مجموع الخسائر ٠٨٠ ٠١٠ ٥٠٥ دولارا. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، شباط/فبراير ٢٠٠١، صفحة ٢.

(٤٦) المرجع نفسه، صفحة ٣.

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، تقرير موجز، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) المرجع نفسه.

(٥١) ''اقتلاع الأشجار الفلسطينية وائتلاف الأراضي الزراعية''، التقرير الرابع عن تجريف إسرائيل للأراضي وتدميرها المباني والمرافق الفلسطينية في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ''Hear Palestine''، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٥٢) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، تقرير موجز، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٥٣) موقع مرتفعات الجولان على شبكة الإنترنت، www.golan.org.il.

(٥٤) التقرير، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، المجلد ١٠، العدد ٤، تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٠، صفحة ٦.

(٥٥) التقرير، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، المجلد ١٠، العدد ٤، تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٠، صفحة ٦.

(٥٦) التقرير، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، المجلد ١٠، العدد ٤، تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٠، الصفحة ٧.

(٥٧) تقرير عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، من إعداد وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية، أيار/مايو ٢٠٠٠ (طبعة مستنسخة) (بالعربية)، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-٢٠.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.